

فرنسا

تعديك تشريعات العمل: ماكرون في مرمى نيران النقابات والمعارضة

قانونية تسمح بإشراك العمال غير الأجراء في رساميل وفوائد الشركات التي يتعاقدون معها، كما هو معمول به في العالم الإنجلوسكسوني». لكنه يقول إن خيبته كانت كبيرة، لأن تلك المقترحات اصطدمت بـ«الرؤية التسطيحية للحكومة، إذ اتضح لنا أن الليبرالية في منظورها تُختزل فقط في مفهوم واحد، وهو تخفيف تكلفة العمل لجعل الشركات أكثر أهلية للمنافسة الدولية».

على الصعيد السياسي، لم تنجح استراتيجية التكنم التي اعتمدها الحكومة، بخصوص مضمون الإصلاحات التي تعترض إدخالها على تشريعات العمل، في التخفيف من حدة الانتقادات؛ زعيم اليسار الراديكالي، جان لوك ميلانشون، دعا إلى تنظيم تظاهرات احتجاجية ضد هذا المشروع، يوم 23 أيلول المقبل، بالتزامن مع عودة طلبة الجامعات إلى مقاعد الدراسة. احتجاجات ستسبقها موجهة أولى من التظاهرات دعت إليها نقابة CGT المقربة من الحزب الشيوعي الفرنسي، يوم 12 أيلول.

الانتقادات الموجهة للإصلاحات الماكرونية لم تقتصر فقط على قوى اليسار، بل امتدت من مختلف التيارات والأحزاب، بما فيها تلك التي كانت مقربة من ماكرون. مرشح الرئاسة السابق الآن جوبييه، الذي يتزعم التيار الديغولي في صفوف «حزب الجمهوريين»، قال إن «الأشهر الأولى من حكم ماكرون اتسمت بالكثير من الغموض والتناقض. هناك تركيز كبير على المظاهر والاتصال السياسي، أما على صعيد المضمون، فإن أفكار الحكومة تفتقد التناسق والطموح». وحذر جوبييه من عواقب الغموض الذي يحيط بمشروع إصلاح تشريعات العمل، قائلاً إن «الأداء الاقتصادي لا يمكن أن يكون أفضل من دون تشريعات تسهر على العدالة الاجتماعية».

من جهته، انضم زعيم تيار الوسط، فرانسوا بايرو، الذي أيد ماكرون في انتخابات الرئاسة وشغل منصب وزير العدل في حكومة ماكرون الأولى، إلى منتقدي مشروع إصلاح تشريعات العمل. وقال بايرو إن «الغموض والتخبط اللذين يطبعان أداء الحكومة يثيران الحيرة والقلق في نفوس الفرنسيين، لأنهم لا يفهمون ما هو التوجه الحقيقي للحكومة». بايرو عبّر عن خيبة أمه لأن ماكرون «وعد بالتأسيس لنمط جديد في ممارسة السياسة وإدارة الحكم، لكن ما يحدث هو العكس تماماً، حيث لا تزال بيروقراطية كبار الموظفين مهيمنة، بل صار تأثير هؤلاء في القرار السياسي أكبر من ذي قبل». وأضاف أن «اللبس الذي تثيره قرارات الحكومة في تخفيف الضرائب عن الأثرياء ومطالبة الفئات الشعبية البسيطة بتقديم المزيد من التضحيات والتنازلات، سيؤدي إلى تاليب الرأي العام». أما الضربة القاصمة التي تلقاها ماكرون، فقد جاءت من «عزابه»، الرئيس السابق فرانسوا هولاند، الذي خرج عن صمته لأول مرة منذ مغادرته الحكم، في أول ظهور علني له، على هامش مهرجان السينما الفونوني، حمل هولاند بشدة على مشروع ماكرون لإصلاح تشريعات العمل، قائلاً: «يجب ألا تُفرض على الفرنسيين تضحيات لا مبرر لها. فلا حاجة إلى جعل قوانين العمل أكثر مرونة ممّا فعلناه». وأضاف محذراً من أن «فرض المزيد من المرونة» (أي منح أرباب العمل مزيداً من التسهيلات) من شأنه أن يتسبب في «حدوث قطيعة»!

المتوقعة، وفتح مشاورات موسعة مع النقابات وأرباب العمل. ورغم التعقيم المتعمد على فحوى هذه «المراسيم الإصلاحية»، إلا أن المعلومات القليلة التي رشحت عنها كانت كافية لتأليب جميع الأطراف، من نقابات العمال إلى جمعيات أرباب العمل، وصولاً إلى مختلف التيارات والأحزاب السياسية، اليمينية منها واليسارية. الإصلاحات الماكرونية أثارَت نقمة النقابات التي تخشى أن يؤدي التعديل المرتقب في تشريعات العمل إلى «ردة» غير مقبولة عن مكتسبات وحقوق العمال، التي تحققت خلال نصف القرن الماضي». وتستند مخاوف النقابات، إلى التوجه العام لهذه الإصلاحات، التي قال ماكرون إنها تهدف إلى «عصرنة علاقات العمل، بحيث لن تعود السمة الغالبة عليها هي العلاقة التقليدية بين الأجير ورب العمل، بل سيصبح رب العمل زبوناً، ولن يعود العمال مجرد أجراء، بل سيتحولون إلى متعاملين اقتصاديين يوفرون لأرباب العمل الخدمات أو الخبرات أو الكفاءات التي يحتاجون إليها».

انضم زعيم تيار الوسط فرانسوا بايرو إلى منتقدي المشروع

المفارقة أن هذه النظرة الليبرالية المغالية لم تسمح لماكرون بكسب وُد جمعيات أرباب العمل. جمعية «فرانس ديجيتال»، وهي ائتلاف يضم أرباب العمل الفرنسيين في قطاع الاقتصاد الرقمي، الذي يُفترض أنه القطاع الأكثر انفتاحاً على الأشكال المستجدة من علاقات العمل، علّقت بسخرية على مشروع الإصلاح الماكروني، إذ قال رئيس الجمعية، أوليفييه ماثيو، إن هذا المشروع «أقلّ عصريّة وتفتحاً من إصلاحات عام 1936!» وأضاف أن «فرانس ديجيتال» طرحت خلال المشاورات مع وزارة العمل «حزمة من المقترحات الهادفة إلى مساندة متطلبات الاقتصاد الجديد، كسُن تشريعات لتحفيز إنشاء الشركات التعاقدية التي تعود ملكيتها لعمالها، وخلق أطر

مازال الغموض يحيط بمشروع ماكرون لإصلاح تشريعات العمل. لكن المعلومات القليلة التي رشحت عن هذا المشروع كانت كافية بتأليب الجميع ضده. من النقابات وجمعيات أرباب العمل إلى مختلف التيارات السياسية، وصولاً إلى الرئيس السابق فرانسوا هولاند

باريس - عثمان ترغارت

اختتمت أمس في باريس جولة المشاورات الأخيرة بين النقابات ووزارة العمل، بخصوص مشروع إصلاح تشريعات العمل. مشروع فُتحت عليه النيران، بالرغم من أنه لا يزال غير واضح المعالم، حيث اختتمت المشاورات من دون الكشف عن أي تفاصيل ملموسة بخصوص مضامين سلسلة المراسيم الرئاسية التي يعتزم إيمانويل ماكرون إصدارها، في نهاية الشهر الحالي، والتي ستسمح بتعديل تشريعات العمل، من دون العودة إلى البرلمان، كما تعهد بذلك خلال حملته الانتخابية.

ماكرون كان قد وضع تحدي إصلاح تشريعات العمل على رأس أولويات برنامجه السياسي الهادف إلى «تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية». لكن المراسيم الرئاسية التي وعد، خلال حملته الانتخابية، بإصدارها فور وصوله إلى الإليزيه، لا تزال معلقة منذ ثلاثة أشهر. حياّل التراجع السريع لشعبية ماكرون، بات الفريق الرئاسي خائفاً من أن تتسبب هذه الإصلاحات ذات التوجه الليبرالي في دخول اجتماعي عاصف، قد يؤدي إلى تظاهرات عارمة كتلك التي قامت ضد إصلاحات قانون العمل، في عهد حكومة مانويل فالس، وتسببت في تدمير آخر ما تبقى من شعبية للرئيس هولاند، وأسهمت بالتالي في تقويض حظوظه في الترشيح لولاية رئاسية ثانية. هذه المخاوف دفعت للجوء إلى استراتيجية مغايرة للالتفاف على الغضب الشعبي، وذلك من خلال التستر على مضمون المراسيم



في المقابل، زعم المتحدث باسم تحالف العدوان، تركي المالكي، أن «من استهدف في الغارات بمنطقة أرحب هم مجموعة عناصر انقلابية مسلحة تتبع كتبية مكلفة بالانتشار في محيط مطار صنعاء الدولي»، مدعياً أن تلك الغارات «تتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية الخاصة بالاستهداف والاشتباك».

(الأخبار)

قتل 58 مدنياً بينهم 42 بايدي التحالف الذي تقوده السعودية». وكان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، قد أعلن أن مكتب حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية بدأ تحقيقاً في غارات أرحب، مؤكداً أن «أي هجوم على المدنيين غير مقبول»، وافتأ إلى أن الأمم المتحدة «قلقة للغاية من الغارات التي تشنها قوات التحالف وتزيد من معاناة اليمنيين».

في مقابل ذلك، حذرت كوريا الشمالية بريطانيا من «نهاية بائسة» إذا شاركت في المناورات العسكرية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي انطلقت يوم الإثنين الماضي.

ووصفت بيونغ يانغ واشنطن وسيول بالمتطرفين للحرب، وذكرت أن هذه المناورات هي دليل آخر على مزاعمهما للتدخل في كوريا الشمالية. ووصفت بيونغ يانغ خصومها بـ«مهووسي الحرب» و«رُضع أغبياء غير ناضجين».

وجاء في بيان صادر عن وكالة أنباء كوريا الشمالية الرسمية في هذا الصدد: «إن الواقع يظهر أن طموحات واشنطن في تضيق الخناق على كوريا الشمالية ما زالت قائمة، بالإضافة إلى حرص مجموعة الدمى الأميركية على التدخل في كوريا الشمالية الذي يبقى بدون تغيير»، مضيفاً: «لا نحذر الولايات المتحدة ومجموعة الدمى الأميركية فحسب، بل وحلفاءها مثل بريطانيا الاستفاد من المناورات العسكرية الجارية ضد الشمال، من أنهما ستواجهان «نهاية بائسة» في حال انضمامهما إلى هذا اللعب بالنار».

(الأخبار، رويترز، أف ب)

وتشمل العقوبات اليابانية الجديدة أربع شركات صينية وشركتين من ناميبيا، إضافة إلى فردين. وبدأ على هذه الإجراءات، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونينغ: «نعارض بشدة فرض عقوبات أحادية خارج إطار مجلس الأمن الدولي، خصوصاً عندما تستهدف شركات وأفراداً صينيين».

وأضاف: «ندعو اليابان إلى وقف هذا النوع من التحركات، مؤكداً أنها «إذا أصرت على هذا الموقف فعليها أن تتحمل العواقب».

وفي سياق متصل، أعلن وزير الدفاع الياباني إيتسونوري أنوديرا أن بلاده ستجري، الثلاثاء المقبل، مناورات عسكرية ستستخدم فيها منظومة الدفاع الجوي Patriot Advanced Capability-3. ونقلت وكالة «شينخوا» الصينية عن الوزير قوله إن المناورات ستنظم في القاعدتين العسكريتين الأميركييتين اللتين تقعان غرب العاصمة اليابانية طوكيو ومحافظته ياماغوتشي جنوب البلاد. وقال أنوديرا إن التدريبات التحالف العسكرية «ستسهم في تقوية التحالف الياباني - الأميركي في المستقبل». وأضاف أن اليابان ستجري في 7 أيلول المقبل مناورات عسكرية في القاعدة الأميركية الواقعة شمال البلاد.

لم تسمح النظرة الليبرالية المغالية لماكرون بكسب وُد جمعيات أرباب العمل (أ ف ب)

